



الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ٣٠ ذو الحجة سنة ١٤١٢ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨٣٤

الصفحة

الفرس

نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٩٢ نظام الصندوق الدوار لاسكان ذوي الدخل المنفي  
قرار صادر من وزير المالية - الجـ بـ اـ ر ك  
قرارات صادرة من الديوان الخاص بتفسير القوانين

١٢١٢  
١٢١٤  
١٢١٥

مديرية المطابع العسكرية

الحكومة الأردنية

## مخبر الحسین الاول ملک المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣٠  
نابر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٣١ - لسنة ١٩٩٢

نظام الصندوق الدوار لاسكان ذوي الدخل المتدني

صادر بمقتضى المادة ٢٦ من قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الصندوق الدوار لاسكان ذوي الدخل المتدني لسنة ١٩٩٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للجان التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة	:	المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
المجلس	:	مجلس ادارة المؤسسة
الصندوق	:	الصندوق الدوار لاسكان ذوي الدخل المتدني
اللجنة	:	لجنة ادارة الصندوق

المادة ٣ - ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى ( الصندوق الدوار لاسكان ذوي الدخل المتدني ) يتولى المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - ١ - تتولى ادارة الصندوق لجنة برئاسة مدير عام المؤسسة وعضوية ثلاثة يعينهم المجلس من بين اعضائه بالاضافة لممثل عن وزارة المالية يعينه وزير المالية على ان لا تقل درجته عن الاولى من الفئة الاولى .

ب - تجتمع اللجنة بدموة من رئيسها كلما اقتضت الحاجة، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بكثرية اصوات الحاضرين .

المادة ٥ - تتولى اللجنة الاشراف على سير اعمال الصندوق والعمل على تحقيق اهدافه بما في ذلك :-

١ - اعداد الموازنة السنوية للصندوق ضمن الموازنة العامة للمؤسسة وعرضها على المجلس للموافقة عليها .

ب - اعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للصندوق في نهاية كل سنة مالية وعرضها على المجلس للموافقة عليها .

المادة ٦ - تخضع حسابات الصندوق ومعاملاته المالية لرقابة ديوان المحاسبة كما تدقق حساباته من قبل مفتي الحسابات القانونيين للمؤسسة ويتم اعداد تقرير مفصل عنها يرفع للمجلس للصدقة عليها .

المادة ٧ - تتكون موارد الصندوق مما يلي :-

أ - ارصدة حسابات المبيعات لمشاريع المؤسسة بعد تصديق الالتزامات المالية السنوية المتعلقة بالمشروع والموارد الموزعة عليها .

ب - البالغ المضافة الى اثمان الوحدات السكنية والمخصصة لمواجهة اعباء المستفيدين من مشاريع المؤسسة .

ج - عوائد الاستثمارات التي يتم تمويلها من الصندوق .  
د - أي وفر مالي ينتج عن تخفيض سعر الفائدة على القروض التي حصلت عليها المؤسسة من الجهات الممولة وفقا لاتفاقيات التمويل المعقودة معها .

هـ - التبرعات والهبات والمنح والاعانات التي ترد للصندوق على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كلفت من مصدر غير أردني .

و - عوائد ارصدة اموال الصندوق .

ر - أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس .

المادة ٨ - تتولى المؤسسة الاتفاق من موارد الصندوق المالية وفقا لموازنته السنوية المصادق عليها للجان التالية :-

أ - تمويل المشاريع التي تنفذها المؤسسة بما في ذلك شراء واستهلاك الاراضي والعقارات اللازمة لمشاريعها .

ب - تغطية أي عجز مالي في المشاريع المنفذة من قبل المؤسسة بما في ذلك العجز الناتج عن التأخر في تسليم مخصصات المشاريع الممولة بموجب اتفاقيات التمويل المعقودة لهذه الغاية .

ج - أي عبء مالي ينتج عن ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي حصلت عليها المؤسسة من الجهات الممولة وفقا لاتفاقيات التمويل المعقودة معها .

د - أي استثمارات أخرى يوافق عليها المجلس .

المادة ٩ - للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام على ان لا تخالفها او تتعارض معها .

### الحسين بن طلال

١٩٩٢-٥-٣٠ م

وزير الخارجية : نائب رئيس الوزراء ووزير النقل : نائب رئيس الوزراء  
المهندس علي السحيب : المهندس علي السحيب : المهندس علي السحيب : المهندس علي السحيب  
الدكتور كامل أبو جابر : الدكتور كامل أبو جابر : الدكتور كامل أبو جابر : الدكتور كامل أبو جابر

وزير دولة لشؤون : وزير دولة لشؤون : وزير دولة لشؤون : وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء : رئاسة الوزراء : رئاسة الوزراء : رئاسة الوزراء  
ابراهيم عز الدين : ابراهيم عز الدين : ابراهيم عز الدين : ابراهيم عز الدين

وزير : وزير : وزير : وزير  
البريد والاتصالات : البريد والاتصالات : البريد والاتصالات : البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة : جمال الصرايرة : جمال الصرايرة : جمال الصرايرة

وزير الداخلية : وزير الداخلية : وزير الداخلية : وزير الداخلية  
جودت السبول : جودت السبول : جودت السبول : جودت السبول  
جودت السبول : جودت السبول : جودت السبول : جودت السبول

وزير : وزير : وزير : وزير  
الاملام : الاملام : الاملام : الاملام  
محمود الشريف : محمود الشريف : محمود الشريف : محمود الشريف

وزير : وزير : وزير : وزير  
التعليم : التعليم : التعليم : التعليم  
محمود السقايف : محمود السقايف : محمود السقايف : محمود السقايف

وزير : وزير : وزير : وزير  
الزراعة : الزراعة : الزراعة : الزراعة  
الدكتور امين عواد المشاقبة : الدكتور امين عواد المشاقبة : الدكتور امين عواد المشاقبة : الدكتور امين عواد المشاقبة



**قمری**

صادر عن وزير المالية - الجمارك

استنادا للصلاحيات المخولة اليه بمقتضى الفقرة ١ - من المادة ١٥ من تعليمات مخازن الاستيداع المنشورة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٩ الصادر بتاريخ ٢٥-١١-١٩٦٧ والمواد ١٠٨ ، ١٧٠ ج - من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ .

أقر تعديل نص القرار الصادر عني بتاريخ ٢٥-٧-١٩٨٣ والمنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٧٠ تاريخ ١٠-٨-١٩٨٣ ليصبح نصه كما يلي : —

١ - اعتبار الفترة المحددة لتخزين البضائع في مستودعات الملكية الاردنية ستة اشهر من تاريخ الادخال .

٢ - تعديل رسوم الاحتفاظ عن البضائع المخزنة في هذه المستودعات المحددة بالقرار المشار اليه لتصبح الرسوم التي تستوفي من قبل الملكية الاردنية المستثمرة وفقاً لما يلي : -

١ - الايام السبعة الاولى

٢ - المدة التي تلي السبعة أيام ولادة شهر . ١٥ فلسا عن كل ١٠٠ كغم او جزء منها يوميا .

٣ - المدة التي تلي الشهر الاول ٣٠٠ غلس عن كل كغم او جزء منها يوميا .

١ - لا يجوز أن تزيد رسوم الاحتفاظ المستوفاة عن أي بضاعة على ٥٠ ٪ من قيمتها الخفية .

٥ - يضاف ٥٠٪ من رسوم الاحتفاظ على البضائع التي تتطلب تخزينا خاصا ( تبريد - تدفئة - الفرملة الحصينة ) .

٦ - تعنى من رسوم الاحتفاظ : —

١- مستوردات القصور الملكية العامة والوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والهيئات السياسية والبلديات والمحاليس القروية والجمعيات الخيرية والبنية ،

ب - البضائع التي تتأخر في المسقودعات بسبب التحليل أو إجراءات حكومية أو بسبب موظفي الملكية الأردنية بناء على تنسيق من رئيس المركز .

٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير المالية - الجمارك  
باسل جردانه

قرارات صادرة عن  
الديوان الخاص بتفسير القوانين  
قرار رقم - ١ - لسنة ١٩٩٢

أجنع الذیوان الخاص بتقسیم القوانين بناء علی طلب دولة رئیس الوزراء بكتابة رقم ۱۵۱۴۴- تاریخ ۲۵-۱۲-۱۹۹۰ لتقسیم بعض نصوص تفویض الفهمان الاجتماعی رقم ۳۰ لسنة ۱۹۷۸ وبيان ما يلي :-

١- ما هو المقصود بعبارة (الراتب المستحق) الواردة في الفقرة ١- من المادة ٥٩ من قانون الضمان وهل يتعد بها راتب اعتلال العجز الطبيعى المنصوص عليه في المادة ٧٧ وراتب التقاعد المنصوص عليه في المادة ٤٤ .

٢ - كيف يسمح للؤمن عليه صاحب راتب الاعتلال ان يجمع بين راتب الاعتلال وبين دخله من العمل المشغول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي في الحدود التي سيسمح بها مجلس الوزراء في حين أنه قد شرط استحقاقه لراتب الاعتلال بمجرد عودته الى العمل .

٣ - كيف يسمح للمؤمن عليه صاحب راتب التقاعد المنخفض ان يجمع بين راتبه التقاعدي وبين دخله من العمل المشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي في الحدود التي سيسمح بها مجلس الوزراء علماً بان خدماته اللاحقة ستتم الى خدماته السابقة عند تخصيص راتب تقاعد الشيخوخه له ببلوغه السن القانونيه .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير العمل رقم ١٤٠-٢-٢٧٤٩٢ تاريخ ٩-١٢-١٩٩٠ وتديق النصوص القانونية يتبين ما يلي : —

المادة ٢ من القانون المشار اليه عرفت المعجز الكلي بأنه ( كل عجز من شأنه أن يحول كليا وبصفة دائمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة اية مهنة او عمل يتكسب منه ) .

كما عرفت راتب الاعتلال بأنه ( الراتب المخصص للمؤمن عليه بسبب العجز الدائم سواء أكان طبيعياً أو نتيجة إصابة مهمل .... ) .

وعرفت الإجازة بأنه (كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل لقاء عمله طبقا لأحكام قانون العمل ١٠٠ والمادة ٣٩ منه نصت على أنه (يجوز الجمع بين الإجازة وراية الاعتزال المقرر طبقا لأحكام هذا القانون) ، والمادة ٤٤ منه أجازت تخصيص راتب تقاعد مخفض للمؤمن عليه الذي بلغت مدة اشتراكه في التأمين خمس عشرة سنة وتجاوز عمره الخامسة والأربعين إذا طلب ذلك .

والمادة ٤٧ منه نصت على ما يلي :-

١ - يستحق راتب اعتلال المعجز الكلي الطبيب مسمى أو راتب تقاعد الوفاء إذا حدث المعجز الكلي أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه شريطة أن يكون قد سدد اثني عشر اشتراكاً متصلاً أو أربعة وعشرين اشتراكاً متقطعاً .

ب - يستحق راتب اعتقال المعجز الجزئي الدائم اذا انقضى الى انتهاء خدمة المؤمن عليه .

ج - ثبتت حالات العجز المخصوص عليها في هذه المادّة شهادة صادرة من المرجع الطبي الذي يعينه المجلس .  
والمادة ٥٧ منه نصت على أنه ( يوقف صرف الراتب الى أي مستحق إذا استقدم في عمل وكسبان  
خله منه يعادل ذلك الراتب او يزيد منه فإذا كان دخله من ذلك العمل اقل من الراتب الذي يستحقه بمبدع  
له منه بهتدار الفرق بينهما على ان يعاد الى راتبه اذاترك العمل اعتباراً من أول الشهر الذي يلي الترك ) .  
والمادة ٥٨ منه نصت على أنه ( لا يجوز ايجبهين اكثر من راتب تقاعد واحد او بين اكثر من راتب  
اعتلال مما هو مقرر بمقتضى أحكام هذا القانون اذا استقدم شخص واحد اكثر من راتب تقاعد او اكثر  
من راتب اعتلال او استقدم راتب تقاعد واعتلال معاً يؤدي اليه الراتب الاكثر فقط ) .

المادة ٥ أ- نصت على أنه ( يستثنى من أحكام حظر الجمع النصوص عليها في هذا القانون بين راضي المتقاعد وأزواجه المعتلين والى دخل من عمل مشمول بأحكام هذا القانون وكذلك بين راضي متقاعد أو راضي معتل إذا كان الجمع تنطبق عليه إحدى الحالات التالية :

١ - إذا كان مجموع الدخل والراتب المستحق أو الراتبين المستحقين لا يزيد عن المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

مكتبة ابن أبي عمير

والمادة ٦٣ اجازت لمجلس الوزراء ان يعين الحد الأدنى لكل من رتبتي التقاعد والاعتلال وزيادة الحدين الأدنى والاتصى لها بناء على توصية مجلس إدارة المؤسسة .

على ضوء هذه النصوص نجد في مجال الاجابة على السؤال الاول ولبيان المعنى المقصود من عبارة ( الراتب المستحق ) في نص المادة ٥٩ - ان قانون الضمان الاجتماعي لم يتضمن تعريفا لمعنى هذه العبارة من ضمن تعريفات المادة الثانية منه بل تركها للمعنى المستند من قرينة الاستعمال .

وحيث ان كلمة ( الراتب ) وردت في النصوص القانونية مقترنة بالاستحقاقات التقاعدية وبدلات الاعتلال فيكون المعنى المستند من قرينة استعمال عبارة ( الراتب المستحق ) في نص المادة ٥٩ - شاملا راتب التقاعد وراتب الاعتلال بأنواعها المقررة في القانون بما فيها راتب اعتلال المعجز الطبيعي وراتب التقاعد المخفض جوابا على السؤال الاول .

وعن السؤال الثاني فهو تساؤل قائم على فرضيه غير صحيحة ومخالفة لحكم القانون اذ لا يوجد في القانون أي نص يفقد المستحق لراتب الاعتلال حقه في الراتب بمجرد عودته للعمل . . . ذلك ان المستحق لراتب الاعتلال هو شخص يعاني من عجز كلي دائم او عجز جزئي دائم مستثنين من المرجع الطبي المختص بدلالة نص المادة ٧ بقوانين الثلاث المستعرضة انفسا .

ماذا كان المعجز كليا دائنيا لعودته الى العمل امر مستحيل . واذا كان المعجز جزئيا دائنيا فبمضي الى انهاء خدمته فيستطيع العودة الى الخدمة في عمل آخر يتناسب مع المتبقي من قواه . والا اجر الذي يتقاضاه عن هذا العمل يجوز الجمع بينه وبين راتب الاعتلال عملا بأحكام المادة ٢٩ المشار اليها آنفا اذا كان راتب الاعتلال ناشئا عن اصابة مهل او مرض من امراض المهنة . ولما اذا كان راتب الاعتلال ناشئا عن عجز طبيعي فالجمع بين الراتبين يتقيد بشروط المادة ٥٩ من القانون المذكور . وعلى ذلك فليس ثمة تضاريا بين هذا الجمع واحكام قانون الضمان الاخرى جوابا على السؤال الثاني .

ومن السؤال الثالث لمن حيث ان مدة الخدمة اللاحقة لا تضاف الى الخدمات السابقة لصاحب راتب التقاعد المخفض الا بعد انتهاء فترة العمل اللاحقة فليس ثمة محذور من الجمع بين التقاعد المخفض مع الاجر ضمن الحد الأقصى لراتب التقاعد الذي يعينه مجلس الوزراء بمقتضى المادة ٦٣ من قانون الضمان .

وعلى هذا فليس النصوص المطلوبة تفسيرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢١-٥-١٩٩٢ م .

عضو ناضي محكمة التمييز خليفة السحيبات	مفتي ناضي محكمة التمييز فايز المبيضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
---	---	---

عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهساش	مفتي مندوب وزارة العمل شور الفجلوني
--	---

### الديوان الخاص بتفسير القوانين قرار رقم ٢ - لسنة ١٩٩٢

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتبه رقم ١٢-١١-١٠٦١ تاريخ ٢٥-٢-١٩٩١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير احكام المادة ٧ من قانون الضريبة الاضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ حسبما عدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٨ وبيان فيما اذا كان مستاجر الطائرة يخضع الى الضريبة الاضافية على قيمة بدل ايجار الطائرة التي تقوم مقام قيمة تذكار السفر ام لا .

وبالرجوع الى كتاب وزير المالية رقم ٦-٣٦-٢٢٢٤ الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٢-٢-١٩٩١ يتبين ان الدافع لطلب التفسير يرجع الى ما تقوم به شركة الاجنحة العربية من تاجير طائراتها لمن يرغب بمقابل بدل .

وبتحقيق النصوص القانونية يتبين ما يلي : -

المادة ٧ من قانون الضريبة الاضافية بصيغتها المعدلة بالقانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٨ نصت على فرض ضريبة مقدارها ٣٪ من قيمة كل تذكرة سفر بالجو الى الخارج تصدر او تباع داخل المملكة سواء كانت مقابل الثمن او بالجان . . . . . وقد زيدت هذه الضريبة الى ٥٪ بقرار من مجلس الوزراء .

من ذلك يتضح ان الضريبة الاضافية المشار اليها هي ضريبة مفروضة على تذكار السفر الجوي الدولي .

وحيث ان تذكرة السفر الجوي هي الوثيقة التي يصدرها الناقل الجوي ويسلمها الى الراكب اثباتاً لانعتاد عقد نقل الراكب جواً بين نقطتي الرحيل والمقصد النهائي عملاً بأحكام المادة الثالثة من اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩ المعدلة ببروتوكول لاهاي ١٩٥٥ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٥٥ لسنة ١٩٧٩ والواجبة التطبيق عملاً بأحكام المادة ١٢٢ من قانون الطيران المدني رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ .

فان ما ينبغي على ذلك ان هذه الضريبة الاضافية هي ضريبة مفروضة على عقود النقل الجوي للركاب الموثقة بتذاكر السفر .

وحيث ان العقد الذي يحكم العلاقة بين مستاجر الطائرة وشركة الاجنحة العربية هو عقد اجاره وليس عقد نقل فان مستاجر الطائرة لا يخضع للضريبة الاضافية المفروضة على تذاكر السفر الجوي بمقتضى المادة ٧ معدلة من قانون الضريبة الاضافية موضوع طلب التفسير .

وهذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢١-٥-١٩٩٢ م .

عضو ناضي محكمة التمييز خليفة السحيبات	مفتي ناضي محكمة التمييز فايز المبيضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
---	---	---

مفتي مندوب وزارة المالية صبيحي الحسن	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهساش
--	--

محكمة العدل



## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٢ - لسنة ١٩٩٢

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم من (١٧-٤٤) تاريخ ٢٧-٥-١٩٩١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من أجل تفسير احكام الفقرة ١- من المادة ٣ من نظام بدل خدمات المرور على الطريق رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما يلي :-

١ - هل تطبق احكام المادة ٣- المشار اليها على السيارة التي تحمل بضام من المنطقة الحرة - في الزرقاء على سبيل المثال - ماره عبر المملكة لتنتقل الى نقطة حدود مع دولة اخرى مجاورة لاجراء تلك البضاعة من المملكة من تلك المنطقة وكانت قد استوردت وادخلت الى المنطقة الحرة وبقيت فيها مدة من الزمن قبل اخراجها منها على ذلك الوجه.

٢ - هل تعتبر اي نقطة يتم من خلالها ادخال او اخراج البضائع من المنطقة الحرة بمثابة نقطة حدود لغايات تطبيق احكام نظام بدل خدمات المرور المشار اليه على ضوء المادة ١٣٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ الذي لا يتعارض مع قانون المؤسسة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ج-٤٠-٢٩-١٧٢٦ تاريخ ٧-٢-١٩٩٠ وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي :-

المادة ٣ من نظام بدل خدمات المرور على الطرق رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ تنص بالاتي :

المادة ٣ - لغايات الاتفاق على انشاء وتحسين وصيانة الطرق العامة في المملكة تلتزم بدلات الخدمات التالية وتستوفي من مالك السيارة او من سائقها .

١ - (٤) في الاف من قيمة البضائع المحملة على ظهر السيارة الشاحنة في كل رحلته تقوم بها ... الخ . والمادة ٢- من نفس النظام عرفت - الرحلة - بأنها - رحلة السيارة التي تنطلق بين اية نقطتين حدود عبر المملكة .... كما عرفت - نقاط الحدود بينها تعني - ميناء العقبة ومراكز الحدود الاخرى المخصصة لعبور السيارات بين المملكة والبلدان المجاورة - .

يستفاد من هذه النصوص انه يشترط لالزام اصحاب السيارات الشاحنة او سائقيها ببذل الخدمات المنصوص عليه في الفقرة ١- من المادة ٣- من النظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ ان تكون السيارة الشاحنة محملة بالبضائع من ميناء العقبة او من مركز حدود للمملكة او ان تدخل المركز الحدودي محمله بها ومن ثم تعبر بها المملكة الى نقطة حدود اخرى خروجا منها في رحلة متواصلة .

وحيث ان المناطق الحرة هي جزء من اراضي المملكة محدد ومسور بحاجز مائل توضع فيه البضائع للفرز والتفتيش بتعريف الفقرة ١- من المادة ٢ من قانون مؤسسة المناطق الحرة بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ ، فلا تعتبر من نقاط الحدود بالمعنى المقصود في نظام بدل خدمات المرور على الطرق وبالتالي فان الشاحنات التي تغل البضائع من نقطة حدود الى المنطقة الحرة او من المنطقة الحرة الى نقطة حدود لا تنطبق عليها احكام المادة ٣-١ من النظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ نظام بدل خدمات المرور على الطرق ..... وهذا هو جواب السؤال الاول .

ومن السؤال الثاني تبين ان نص المادة ١٣٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ما يغير من الامر شيئا ، لان حكم هذه المادة يتعلق بوضع البضائع الخارجة من المنطقة الحرة الى المنطقة الجبركية ومعالجتها بمعالجة البضائع الاجنبية ، بينما ان بدل خدمات المرور موضوع البحث يرتبط بوضع السيارات الشاحنة وطبيعة رحلتها من نقطة حدود الى اخرى عبر المملكة واثار هذه الرحلة مع حمولتها على طرق المملكة بمرور النظر من وضع هذه الحمولات من الناحية الجبركية .

وهذا ما يقررته مجلس التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢١-٥-١٩٩٢ م .

عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو رئيس محكمة التمييز فايز الميشينين	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طمسان
عضو رئيس محكمة التمييز فليط السحيبات	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طمسان	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طمسان

## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٤ - لسنة ١٩٩٢

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ج-١٣٦-٢١ تاريخ ١٤-٣-١٩٩١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من أجل تفسير احكام المادة ٨- من قانون الجنسية الاردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ .

ولدى الاطلاع على كتاب نائب رئيس الوزراء -وزير الداخلية رقم ١٠-٣-٨٠٧ تاريخ ٩-٣-١٩٩١ ومرفقة كتاب مدير عام دائرة الاحوال المدنية والجوازات رقم ٢١٧٣ تاريخ ٢-٢-١٩٩١ يبين ان الغاية من طلب التفسير هي بيان ما يلي :-

١ - هل تحتاج الاجنبية التي تتزوج من اردني ان تقدم بطلب للحصول على الجنسية الاردنية بموجب النماذج الخاصة ومقابل الرسوم مع بيان مقدارها ..

٢ - هل يجوز لوزير الداخلية او من ينييه رفض الطلب المقدم من الزوجة الاجنبية للحصول على الجنسية الاردنية تبعاً لزوجها .

٣ - هل يسمح للاجنبية الاحتفاظ بجنسيتها الاجنبية عند حصولها على الجنسية الاردنية . وبعد تدقيق النصوص القانونية يبين ان المادة ٨- من قانون الجنسية الاردنية المطلوب تفسيرها هي من مواد الفصل الثاني من القانون المتعلق بموضوع ( الجنسية بالتبعية ) ولقد نصت الفقرة الاولى منها على ما يلي :-

١ - للاجنبية التي تتزوج من اردني الحصول على الجنسية الاردنية بموافقة وزير الداخلية اذا اعلنت عن رغبتها خطياً وذلك وفقاً لما يلي :-

١ - اذا انقضت على زواجها مدة ثلاث سنوات وكانت تحمل جنسية عربية .

ب - اذا انقضت على زواجها مدة خمس سنوات وكانت تحمل جنسية دولة غير عربية .

ومن نص الفقرتين ٢ و ٣ - من هذه المادة فلا ضرورة لاستمرارهما لعدم تعلقهما بالسؤال المعروض .

والمادة ٢١ من القانون نصت على انه ( لمجلس الوزراء ان يضع أنظمة لتنفيذ احكام هذا القانون ولاستيفاء الرسوم بموجب ويجوز له ان يصدر تعليمات تتعلق بشكل وتسجيل شهادات التجنس وبيانات اختيار الجنسية واكتسابها والتخلي عنها ) .

وعليه وفيما يتعلق بالسؤال الاول فانه واضح من صراحة نص الفقرة الاولى من المادة ٨- المشار اليها انه يفرض على الاجنبية التي ترغب الحصول على جنسية زوجها الاردني ان تعلن عن هذه الرغبة خطياً بما يعني انها تحتاج لتقديم بطلب خطي .

اما فيما يتعلق بالتقيد بنموذج خاص للطلب فبالرجوع الى التعليمات الصادرة بموجب المادة ٢١- من قانون الجنسية المشار اليه والمنشورة في جريدة الرسمية رقم ١١٨٣ تاريخ ٦-٦-١٩٥٤ يبين انها لم تتضمن اي نموذج لتقديم طلبات الجنسية بالتبعية بمقتضى المادة الثامنة منه . اذ اقتصررت النماذج المقررة على طلبات الجنسية بمقتضى المواد ٣ و ٤ و ٥ و ١٢ فقط . لذا يكون الطلب المقدم من الاجنبية التي ترغب الحصول على جنسية زوجها الاردني غير مقيد بنموذج خاص .

واما عن الرسوم الواجب دفعها من الطلب فقد نصت لاول مرة في نظام رسوم الجنسية رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ الصادر من تاريخ ٢-١١-١٩٩١ بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ - من المادة الثانية منه بواقع ١٠٠- دينار لطلب الحصول على الجنسية الاردنية من قبل الزوجة العربية التي تتزوج اردنياً و ٢٠٠- دينار لطلب الحصول على الجنسية الاردنية من قبل الزوجة الاجنبية التي تتزوج اردنياً . وبما قبل صدور هذا النظام فلم يكن مثل هذا الطلب يخضع لاية رسوم في ظل النظام السابق رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . وهذا هو جواب الاستفسار الاول .

وعن الاستفسار الثاني فإنه باعتماد النظر في نص المادة الثانية من القانون يعني يتبين أنه نص يرتب حقا للأجنبي في الحصول على الجنسية الأردنية تبعاً لزوجها الأردني إذا توافرت شروط قانونية محددة . . . وتطبيقاً لقواعد الفقه الإداري فإن سلطة الوزير لم يخل هذه الحالة تعتبر سلطة مقيدة باستثناءات الشروط القانونية في الطلب حتى إذا توافرت لم يعد له حرية في التقدير أو خياراً في الرفض بل يتوجب عليه موافقة على الطلب جواباً على الاستفسار الثاني .

وعن الاستفسار الثالث فالجواب عليه بالإيجاب وأنه يسمح للأجنبية الاحتفاظ بجنسيتها الأجنبية عند حصولها على الجنسية الأردنية بالتبعية لأنه لا يوجد في قانون الجنسية الأردنية بصيغته المعدلة بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ ما يلزم الأجنبية أن تتخلى من جنسيتها كشرط لاكتساب جنسية زوجها الأردني بالتبعية . وهذا هو ما قصده المشرع من القانون المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ ، بدليل أنه تضمن إلغاء النص السابق الذي كان يقضي بوجوب معالجة الزوجة وفقاً لقتضيات قانون الأجانب إذا أعلنت رغبتها بالاحتفاظ بجنسيتها الأصلية .

هذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢١-٥-١٩٩٢ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
ناضي محكمة التمييز	ناضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
خليفة السحيبات	فايز المبيضين	عبد الكريم معاذ
عضو	عضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مندوب وزارة الداخلية	مندوب وزارة الداخلية	عيسى طمشاش
الحافظ خليل غريسات		

### الديوان الخاص بتفسير القوانين قرار رقم ٥ - لسنة ١٩٩٢

بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٢١٣٥-١٤ تاريخ ١٩٩١-٢-١٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٨٢٦ من القانون المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ وبين ما إذا كانت المبالغ المدفوعة للعامل بموجبها تعتبر أجراً خاضعاً للضريبة الدخل بموجب المادة ٢-٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ أو تعتبر تعويضاً معفى من الضريبة بموجب المادة ٧-٨ منه .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ١٩٨٨-١٥ تاريخ ١٩٩١-٣-٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ما يلي : -

المادة ٨٢٦ من القانون المدني تنص على أنه إذا كانت مدة العمل معينة في العقد ونسخ صاحب العمل العقد قبل انقضاء مدته بلا عذر أو عيب في ميل العامل وجب عليه أداء الأجر إلى تمام المدة .

وحيث أن المادة ٧-٨ من قانون ضريبة الدخل تعفي من الضريبة أي تعويض مقطوع يدفع بسبب إصابات العمل أو اعتزال الخدمة أو الوفاة .

وحيث أن استحقاق العامل المقرر في المادة ٨٢٦ مدني هو استحقاق بسبب نسخ عقد العمل من قبل صاحب العمل ، والفسخ في هذه الحالة يعني فصل العامل من العمل فإن سبب الاستحقاق هذا لا ينطبق على أي سبب من أسباب استحقاق التعويض بمتن المادة ٧-٨ من قانون ضريبة الدخل لأنه لا هو استحقاق بسبب إصابات العمل أو الوفاة ولا هو استحقاق بسبب اعتزال الخدمة لأن الاعتزال هنا هو بمعنى ترك العمل من قبل العامل وليس بمعنى الفصل من العمل .

وعلى ذلك فإن استحقاق العامل المقرر بموجب المادة ٨٢٦ مدني لا يعتبر من نوع التعويض المعفى من الضريبة بموجب المادة ٧-٨ من قانون ضريبة الدخل .

وكذلك وبالرجوع إلى نص المادة ٣-٢ من قانون ضريبة الدخل يتبين أنها تخضع للضريبة ( الرواتب والأجور والملاوات والمكافآت من أي وظيفة . . . ) .

وحيث أن المعنى الاصطلاحي لكلمة وظيفة ينصرف إلى العمل الذي يقوم به الموظف المعرف في المادة الثانية من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ م .

وحيث أن العامل ليس موظفاً فإن ما يستحقه لا يخضع لأحكام المادة ٣-٢ من قانون ضريبة الدخل .

غير أنه باستعراض بنود المادة الثالثة المشار إليها نجد أن البند ١-أ يخضع للضريبة مكاسب أي مصدر آخر غير مشمول في البنود ( ٩-١ ) من هذه المادة .

وحيث أن مستحقات العامل بموجب المادة ٨٢٦ من القانون المدني هي مصدر دخل غير مشمول بالبنود ١-أ من المادة الثالثة . . . فإن ما يتبين على ذلك أن هذه المستحقات تخضع لضريبة الدخل بمتن المادة ٣-١ من قانون ضريبة الدخل وليس بمتن المادة ٣-٢ منه طالما أنها لم تستثن من هذه البنود ولم يمنح إعفاء بشأنها بمتن أي قانون .

وهذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢١-٥-١٩٩٢ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
ناضي محكمة التمييز	ناضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
خليفة السحيبات	فايز المبيضين	عبد الكريم معاذ
عضو	عضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	عيسى طمشاش
محمد أحمد أبو الحمص		

محكمة التمييز